دراسة تحليلية لكتاب "الفلاح المغربي المُدافع عن العرش"

An analytical study of the book "The Moroccan Peasant Defender of the Throne"

إبراهيم بنفراج: طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، المغرب

Brahim Benfaraj: PhD research student at Hassan II University, Morocco

Emai: benfarajbrahim@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i3.173

الملخص:

يتمثل الهدف الأساسي من إعداد هذه القراءة في تحليل مختلف المعطيات السُّوسيُوسياسية والبيانات التَّفسيرية الَّتي حاول الباحث الفرنسي (رِيمي لُوفُو) تقديمها ضِمْن محاور كتابه الموسوم بِـ: "الفلاَّح المغربي المُدافع عن العرش"؛ بِخصوص تلك التَّحوُّلات وكذا التَّطوُّرات الَّتي عرفها المغرب منذ استقلاله وحتى ثمانينيات القرن الماضي. سواء ما ارتبط منها بطبيعة العلاقة الثُّنائِية الَّتي كانت تحكُم النِّظام الملكي بالشَّعب مباشرة؛ أو ما خصَّ على وجه التَّحديد قواعد اللُّعبة السِّياسية المشترَكة مع الجِهات المؤثِّرة في القرار الشَّعبي، من أعيان وفاعلين حزبِيِّين وجماعات ضاغِطة. أمَّا بِخصوص المنهج العلمي المُتَّبَع، فهو منهج مزدوج؛ جمع بيْن المنهج التَّاريخي والمنهج الوصفي التَّحليلي. وتبقى أهم نتيجة تمَّ التَّوصُّل إليها، هي ارتهان البيئة الدَّاخلية للمغرب خلال تلك الفترة بمجموعة من التَّمفصلات المُتشابكة والممتدَّة مركزيا ومحلِّياً. كما نوصي في ذات السِّياق باستثمار مجموع الخُلاصات التَّحليلية والملاحظات الجوهرية الَّتي درَجَ المؤلِّف على إبدائِها في كتابه.

الكلمات المِفتاحية: اللعبة السياسية، السلطة السياسية، السلطة، النخبة، النخبة المحلية، الشبكة الإدارية، الفلاح المغربي، ريمي لوفو

Abstract:

The main objective of preparing this reading is to analyze the various sociopolitical data and explanatory data that the French researcher (Remy Louvo) tried to present within the axes of his book entitled: “The Moroccan Peasant Defender of the Throne”; Regarding these transformations and developments that Morocco has known since its independence until the eighties of the last century. Whether it was related to the nature of the bilateral relationship that governed the monarchy directly with the people; Or what specifically concerned the rules of the political game shared with the parties influencing the popular decision, including notables, partisan actors, and pressure groups. As for the scientific method followed, it is a dual approach. Combine the historical approach with the analytical descriptive approach. The most important result that has been reached is the dependence of the internal environment of Morocco during that period

on a set of interlocking articulations that extend centrally and locally. We also recommend, in the same context, to invest the total analytical conclusions and essential observations that the author used to express in his book.

Keywords: political game, political power, power, elite, local elite, administrative network, Moroccan farmer, Remy Louvo.

تحليل الإطار الشكلي للكتاب:

- **عنوان الكتاب:** الفلاح المغربي المدافع عن العرش.
- **اسم الكاتب:** ريمي لوفو Rémy Leveau.
- **عدد صفحات الكتاب:** 336 صفحة من القطع المتوسط.
- **محتويات الكتاب:** يتألف الكتاب من مقدمة الطبعة، 3 أقسام، 11 فصل، خاتمة، ملحق، هوامش، إحالات وفهرس.
- **مؤسسة النشر:** المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بفرنسا.
- **رقم الطبعة:** الأولى.
- **سنة الطبعة:** 1985.
- **التصميم والغلاف:** طارق جبريل.
- **الإيداع القانوني:** M02361 /2010.
- **بطاقة تعريفية للكاتب:** ريمي لوفو Rémy Leveau، ولد سنة 1932، تخرج من كلية الحقوق بالرباط، عمل مستشارا قانونيا لدى وزارة الداخلية المغربية ما بين 1968 و1974، ثم مستشارا ثقافيا لسفارة فرنسا في العاصمة الليبية، ثم بمدينة القاهرة بمصر، كما شغل منصب أستاذ بكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت وبمعهد الدراسات الجامعية بباريس، له أكثر من ثلاثين مقالا حول النظم السياسية، توفي سنة 2005.
- **اسم المترجم:** محمد بن الشيخ.

- **بطاقة تعريفية للمترجم:** محمد بن الشيخ، ولد سنة 1943، مجاز في الأدب العربي سنة 1967، حاصل على دبلوم تخصصي من مدرسة علوم الاعلام بالرباط سنة 1970، ترجم مجموعة من الكتب والمقالات في ميادين التربية والسياسة والتاريخ، كما اشتغل مترجما بمجلة "وجهة نظر"، توفي سنة 2003.

تحليل الإطار المضموني للكتاب:

- **مقدمة الطبعة الأولى**

تشكل مقدمة الطبعة الأولى أرضية افتتاحية استهل بها الكاتب **ريمي لوفو Rémy Leveau** دراسته البحثية عبر طرحه لمجموعة من التساؤلات حول المغرب في تزامنه مع التحولات الحاسمة في البنيات الهيكلية، كما أشار إلى قدرة الملك على التحكم بنجاح في هذا المسار التطوري من خلال ضبطه إيقاع خيوط اللعبة السياسية المحصورة على النخب الاجتماعية ونظام الأعيان، لتشكّل نهاية هذه المقدمة فرصة لتقديمه الشكر والثناء لكل من ساعده على إخراج هذا المؤلف إلى حيّز الوجود.

القسم الأول: إعادة بناء النخب المحلية

- **الفصل الأول: من الحماية إلى الاستقلال، زوال الأعيان ثم عودتهم إلى الظهور**

ظلّ العالم القروي المغربي حبيس التدبير الفرنسي على يد فئة قليلة من الموظفين الفرنسيين (العسكريين منهم والمدنيين) من خلال تقسيم البلاد إلى مغرب نافع خاضع للحماية الفرنسية وعالم قروي تقليدي واقع تحت وطأة النخب المحلية والأعيان، وذلك عملا بمبدأ أعمال المراقبة تحت يافطة مسؤولية فرنسا عن تحديث البلاد (معاهدة فاس). فمع مجيء الاستقلال وعودة الملك محمد الخامس من منفاه لم يكن وضع المغرب أقل مما كان فيه على سابق عصره إبان فترة الحماية، فأرض الواقع تفرز تنافسا عرضيا فيما بين النخب المحلية الموضوعة تحت مراقبة الإدارة الفرنسية وبين سلطة الملك من جهة (ص12)، وبين التطبيق الفعلي للمراقبة الدقيقة للعالم القروي من قبل الطرفين (المقيم العام لفرنسا وملك المغرب) من جهة ثانية اعتبارا لمقتضيات مبدأ السيادة المشتركة Couverainté (ص15).

كما أبرز **ريمي لوفو Rémy Leveau** القوة الراهنية للعالم القروي وللنخب المحلية، معتبرا إياها مصدر تهديد حقيقي للقصر لأكثر من مناسبة (ثورة عدي أوبيهي، ثورة الريف، ثورة بعض القواد والباشوات...)، مما فرض على البلاط إعادة ترتيب أوراق البادية عبر سنّه واقتراحه مجموعة من الاصلاحات المؤسساتية الرسمية كبرنامج تحديث البادية SMP (ص19)، أو التكتيكات اللاّمعلنة

الغير الرسمية كالتأطير الملكي للبوادي بشكل حذر(ص25)، استمالة وتدجين الأعيان عن طريق استبعادهم عن السلطة المحلية على أساس تقريبهم من أعين القصر أو عبر استدراجهم لقطف الامتيازات والنفوذ الضائع بين أيدي الاداريين الجدد من مسؤولين وقواد وباشوات قام النظام بزرعهم عبر أرجاء البوادي (ص27).

❖ **الفصل الثاني: البحث عن إطار إقليمي جديد وعن قواعد اللعب لصالح الأعيان**

انهار النظام السابق للنخب المحلية التي كانت مكلّفة بإدارة الأقاليم، إذ جرى استبداله مع مجيئ الاستقلال بجهاز إداري عصري خاضع للمراقبة على مستوى القمة من لدن البورجوازيين الوطنيين الذين سبق لهم أن استفادوا بالانتماء إلى التعليم الثانوي الفرنسي (ص28). لقد نجحت فكرة النظام في تقويض الإطار القبلي، ممّا يعني حسب **ريمي لوفو Rémy Leveau** القضاء على روابط التضامن والالتزامات الناشئة عن القرابات الحقيقية أو الاعتبارية التي تحافظ على استمرارية التماسك بين مختلف المجموعات السوسيولوجية بالوسط القروي التقليدي. ففي السياق ذاته بحث الملك محمد الخامس حينها بين عديد اختيارات عن وسيلة جديدة لإعادة تزويد النخب المحلية ببعض النفوذ رغبة منه للحدّ من سلطات القواد الجدد الشديدي الاخلاص لحزب الاستقلال (البورجوازية الفاسية)، وهو ما حدا به (أي الملك) إلى الموافقة أخيرا على تنظيم الانتخابات المحلية كوسيلة تنظيمية لفتح المجال أمام إمكانية تأسيس قوة منظمة قادرة على إحداث توازن مع الجهاز الاداري لحزب الاستقلال، وبخاصة أن المهدي بن بركة يرى بأن تلك الجماعات المحلية ستكون إحدى الوسائل الهامة لتدبير البلاد دونما حاجة إلى تطبيق نفس تقنيات الحماية (ص29). وعليه، قام النظام بوضع تقطيع إقليمي جديد طامح إلى إعادة بناء العالم القروي (ص31) وفق معطيات ومعايير سوسيولوجية محدّدة: وحدات إدارية مستقلة، محاور صغيرة للتمدين... لكبريات المدن كالدار البيضاء وفاس (ص32)، بشكل يضمن للأسلوب العملي المغربي بقدر كاف من الاحتراس الطبيعي من كل ما من شأنه أن يدفعه إلى التخلي عن حقّه في السلطة لصالح الجماعة المحلية (ص34).

غير أن الكاتب **ريمي لوفو Rémy Leveau** في معرض حديثه عن الأنوية التمدينية الجديدة للمدن الكبرى قد أثار التساؤل عن مدى امكانية امتلاك هذه الحياة جاذبية كافية حتى تستجيب إلى تطلعات أولئك الذين يتوخّى النظام إدماجهم فيها كحياة جماعية جديدة تتبنّى تقنية إدارية مضبوطة هدفها إنشاء نخب محلية جديدة متحكّم فيها (ص36)،على اعتبار إرهاصات التقطيع المحلي الجديد والذي لاقى إشكالات ومعوقات تنزيلية بمجموعة من مدن المغرب كمكناس، فاس، أكادير، مدن الشمال... (ص38)، إضافة إلى الجدل الشعبي بين النخب السياسية الذي واكب مسلسل اختيار طريقة الاقتراع بين اللائحي والفردي مع استمرار تمسّك الملك بفكرة الاقتراع الفردي (ص45)، ممّا بوّأ القصر فيما بعد شيئا فشيئا سيادة الساحة في مواجهة عدد من الأحزاب الحائرة في أمرها (ص47).

❖ **الفصل الثالث: إعطاء الأسبقية لإعادة تكوين الشبكة الإدارية المحلية**

رأى **ريمي لوفو Rémy Leveau** في بداية الفصل الثالث أنه من قبيل المخاطرة ترك العالم القروي منطويا على نفسه بدون تأطير إداري، وهو ما دفع بالقصر إلى تشجيع إعادة بناء شبكة إدارية قاعدية قادرة على إدماج النخب المحلية في إطارها (ص49)، فمشكل الإدارة المحلية شكّل أدقّ المشاكل المحتاجة إلى الحلّ غداة الشهور الأولى للاستقلال (ص50)، بما يضمن إعادة تأهيل فئة الشيوخ (ما يقارب 2000 شيخ) وكذا فئة المقدّمين (حوالي 20000 مقدّم سنة 1957) (ص53)، دون إغفال صنف القوّاد ورؤساء الدوائر (300 قائد و80 رئيس دائرة)، كلها إصلاحات إدارية حاولت تقوية مكانة النخب المحلية ضمن أسلاك الإدارة خلال عهد الوزير الأول الأسبق البكّاي (ص56)، غير أن الكاتب **ريمي لوفو** قد اعتبر حصيلة إعادة إدماج النخب المحلية في إطار الشبكة الإدارية الجديدة لم تكن إيجابية بشكل تامّ، على الرغم من كونها قد جنّبت البلاد اندلاع التمردات القروية (ص58).

في سياق توالي الأحداث، منحت الانتخابات الجماعية التي جرت يوم 29 ماي 1960 على حد قول الكاتب فرصة لتأطير المنتخبين (بكسر الخاء) من ناحية وباحتدام التنافس السياسي بين الأحزاب (الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحركة الشعبية)، ممّا جعل **ريمي لوفو Rémy Leveau** يتساءل مرّة أخرى: هل كانت من مصلحة إدارة المغرب المستقلّ أن تستغلّ هذه المنافسات –عن قصد– لصالحها هي مثلما كانت تفعل أيضا إدارة الحماية؟ (ص60). والواقع أن المنتخبين لم يحصلوا على أية مشاركة حقيقية لهم في تدبير الشؤون المحلية (ص63)، فلم تتح لهم المكانة الاعتبارية على مستوى تدبير الشأن المحلي إلاّ بشكل نسبي ضئيل متمثلة في بعض الصلاحيات الاقتصادية المذيّلة دائما بمبدأ الوصاية الأبوية أكثر ممّا هي وصاية قانونية (ص65)، فالباشا أو القائد هو الذي يتكفّل دوما بإدارة المصالح الجماعية، إضافة إلى كون مجموع الطاقم الإداري الجماعي برمّته بقي موضوعا تحت المسؤولية الإدارية (ص66)، ممّا أدّى إلى إعادة النقاش حول أوضاع البوادي وحول موقع أعيانها ومنتخبيها المحليين وكذلك حول المستويات العلائقية القائمة بين المدن والبوادي (ص67).

❖ **الفصل الرابع: الأعيان والعصرنة**

بعدما نجح النظام الملكي عقب الاستقلال في استخدام العالم القروي عن طريق نخبه المحلية في إحداث التوازن إزاء القوى السياسية الأخرى، وكذا إحاطة الدواوير بهذه النخب بقدر إحاطتها بالأجهزة الإدارية التابعة للدولة المكلفة بعملية التنمية، ينتهي به المطاف بكامل الوضوح إلى تقوية البورجوازية القروية العصرية (ص73). هذا وحسب ما يبدو **لريمي لوفو Rémy Leveau** فالمهمّة الادارية العصرية المتمثلة في الإنعاش القروي ظلّت أداة تحكّم مباشرة في سلطات العمال (ممثلون

شخصيون لجلالة الملك) والمنتخبين المحليين والعالم القروي على حدّ سواء (ص74)، كما أنّ الإنعاش الوطني الموسوم بصمّام الأمان ظلّ مجالا محجوزا لهيمنة الملك (مصلحة ملحقة بالديوان الملكي بشكل مباشر)، غير خاضع لرئاسة الحكومة وبعيد عن المراقبة البرلمانية (ص75). إن جلّ المشاريع التنموية (الإنعاش الوطني، الإصلاح الزراعي، صيانة الأراضي، مدّ قنوات الري...) لم تستطع أن تتحقّق على أرض الواقع في انعزال تامّ عن نظام النخب المحلية (ص78)، فدولة القصر مستمرّة في استعمال نخبها المحلية (نظام أعيان في خدمة الملكية) من أجل مراقبة هذا العالم القروي، بقدر استمرارها في نسج خيوط قيادة الجيش وتجميع السلط، إضافة إلى السلطة الدينية (ص81).

وحريّ بالذكر أن المقرّب من البلاط الملكي أحمد رضا كديرة الذي تقلّد عدة مهام ومسؤوليات (محامي رباطي، مدير ديوان ولي العهد الحسن الثاني، وزير الداخلية، وزير دولة...)، كان بمثابة المحرك الأساسي لهذه السياسات ما بين 1960 و1964، فهو الذي شبّهه ريمي لوفو Rémy Leveau "بالحالة الخاصة" لأنه لم يكن لا من أتباع أيّ من الأحزاب ولا منتميا للبورجوازية الحضرية (ص83). بل على النقيض من ذلك وبمباركة ملكية عليا من الحسن الثاني أشرف دينامو القصر (أحمد رضا كديرة) على تأسيس حزب جديد بتسمية قديمة تمّ تغييرها ليحمل اسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، كذرع حزبي ملكي مأمول فيه مجابهة تغلغل باقي الخصوم الحزبية الأخرى (ص89)، غير أن واقع الأمر لم يعزّز حصول هذا الحزب الفوقي على الغالبية المطلقة لمقاعد البرلمان كما خطّط له (85 مقعد فقط)، ممّا أربك أوراق القصر بعدما توالت عليه تبعات النكسات الأخرى الداخلية منها (أحداث الدار البيضاء، الفساد الإداري، تسريح المجلس البرلماني، العجز المالي...) والخارجية أيضا (الاستقلال المبكّر والغير منتظر للجزائر، توقّف الدعم الفرنسي، قضية اختطاف المهدي بن بركة...) (ص92)، كلّها دواعي عجّلت بتغيير مسار بوصلة الديبلوماسية الأجنبية من فرنسا نحو الضفة الأنجلوسكسونية وبالتالي الارتماء قصرا في أحضان الاستنجاد بالدعم الأمريكي لتغطية التكاليف المتزايدة لتمويل البنيات الإدارية المحلية، تأمين سداد الأجور، الهبات والمساعدات العينية...(ص93).

لامس بحث ريمي لوفو Rémy Leveau ضمن ثنايا الفصل الرابع مكانة الأمازيغ ضمن النظام السياسي المغربي المتّسمة بالغموض (ص93)، على الرغم من كون سياسة النظام الملكي هي سياسة أمازيغية ممتدة عبر سوس والريف والأطلس (نظام الكيش الجديد الذي ارتكز عليه القصر في مقاومة التوجهات التوحيدية والتحديثية لدى الحركة الوطنية الحضرية)، وغير ذي بعيد فالتاريخ شاهد على بسالة الأمازيغ ضمن صفوف الحركة الوطنية من أجل الاستقلال مثلما ساهموا إبّان ذلك في دعم توازن القوى السياسية ومواجهة حزب الاستقلال وتجّارهم الفاسيين عن طريق التجار الشلوح بالدار البيضاء المدعّمون للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ص100).

وحاصل القول أن عموم النخب المحلية سواء كانت مع السلطة أو مع المعارضة بمختف تلويناتها كانت تعاني على حدّ تعبير الكاتب من الهرم والشيخوخة (ص101)، وبالتالي وجب البحث عن نخب جديدة مثقفة صاحبة تكوين علمي (خريجو كوليج أزرو، طلبة جامعة ابن يوسف وجامع القرويين نموذجا). وهو ما جعله يستدلّ بالدراسة البحثية لجون واتربوري وبرأي جاك بيرك الذي يبدو متشائما حول مستقبل المدرسة المغربية وكذا وجهة نظر غرامشي لمآل المثقفين التقليديين كوسطاء جدد استطاع القصر توليفهم لمراقبة العالم القروي بعدما خصّهم بالاعتراف والتكوين (ص104).

القسم الثاني: لمحة حول الجغرافية السياسية للمغرب الإقليمي

من خلال توظيف القصر للأدوات السياسية والقانونية الموضوعة رهن إشارته وكذا لمراقبة القوات المسلحة للوضع، فإنه قد نجح في فرض الإطار المناسب لصالح النخب القديمة دون أن يواجه بأزمة سياسية جسيمة ما مع الأحزاب، مما هوّن على الملك ضبط الجهاز الاداري بعدما نجح في تحييد خصومه (ص110).

❖ **الفصل الخامس: أقاليم الشمال**

اسهلّ الباحث الأكاديمي ريمي لوفو Rémy Leveau فصله الخامس هذا بإضفاء سمة الانفراد التميّزي لجهة الشمال كمحصّلة لعدّة عوامل تاريخية (الاستعمار الاسباني) وأخرى جغرافية (القرب الاسباني)، فهي جهة ظلّت مفصولة عن باقي أقاليم البلاد الأخرى بواسطة حدود مرسومة (ص115)، كما أن النخب المحلية بالشمال ليست لها بنفس الدرجة تلك الشرعية التي هي لمثيلاتها بجنوب البلاد، وذلك بسبب المقاومة التي واجهت بها القوى الاستعمارية (ص116). وهنا يسترسل المؤلف في بعض من معالم معاودة أحداث المنطقة (عصيان الريف سنة 1958) مع ذكر أسماء أبرز شخصيات الشمال وما التصق بها من معارضات وعصيانات وسجالات إن في علاقتها مع سلطة الحكم أو في علاقتها التّحررية ضدّ المستعمر (عبد الكريم الخطابي، الجنرال أمزيان...) (ص117).

من ناحية أخرى أسهمت دراسة البحث التحليلية هاته في تقديم السّمة الكوسموبولوتيزمية (الدولية) للنخب الحضرية بطنجة كمدينة ديبلوماسية دولية كان لها طبع سياسي خاص، عرفت بزوغ أسماء وشخصيات من طينة خاصّة (الدكتور ابن جلون، الشريف مولاي ادريس، عبد الرحمن اليوسفي، محمد الزايدي) ضمن تنافس القوى السياسية (ص120). أمّا عن تطوان فقد تأرجحت نخبها المحلية المترشّحة (عبد الخالق الطريس، الشيخ مزيان، امبارك الجديدي، محمد بولعيش) بين الوازع الاقليمي والحنين إلى الماضي القريب بحكم مدينة تطوان كانت تمثّل حضورا ريفيا محضا ومحاكاة لسلوب عيش إسباني. أمّا عن إقليم الحسيمة فقد انتصرت انتخاباته للتقليد القبلي (مرشحون من

سلالة عبد الكريم الخطاب) مستمدّة جذورها من تاريخ تمرّد الريف (ص124)، وهو ما آلت إليه بشكل تبعيّ نتائج اقتراعات الناظور حيث كانت السيطرة فيها للنخب المحلية على منوال الأقاليم الشمالية الأخرى (ص128).

❖ **الفصل السادس: الجنوب والجهات شبه الصحراوية**

إذا كان شمال المغرب قد وفّر ظروفا استثنائية للتماسك فيما يخصّ إجراء الدراسات حول النخب المحلية عبر وازع الفصل بين النخب المحلية والنخب الوطنية، فإنّ وضعية نخب جنوب البلاد والمناطق الشبه صحراوية تمّت حسب ظنّ ريمي لوفو Rémy Leveau بنوع من الاختلاف نتيجة مجموعة متفاعلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية (الاكتضاض السكاني، الهجرة، طبيعة الأنشطة، نوعية الأنماط السياسية...)(ص132)، فمراكش مثلا تميّزت بتنوّع أنشطتها الاقتصادية رغما عن تقليدية ثقافتها المتأثرة بمخلّفات الإرث الكلاويّ عبر البوادي وجبال الأطلس الكبير، مما خلّف بدوره صراع للمواقع بين الأحزاب بأسماء عدّة مترشحين من قبيل: ادريس الدباغ، مولاي العربي المسعودي، محمد بوستة (ص134)، في حين أنّ الأحواز كآسفي وجهة عبدة والشماعية والصويرة ومختلف الدوائر الانتخابية الساحلية قد عكست قدرا من التجانس الوسطي الملموس ضمن نخبها (ص135). وعليه، فمراكش وضواحيها عموما قد عكست ثقافة تقليدية باعتبارها وسيلة تواصلية فعّالة مع عموم الجماهير (ص140).

أمّا عن أكادير والنواحي (اشتوكة، بيوغرة، تارودانت، تافراوت، تزنيت، كلميم، طرفاية، فم لحسن... المعروفة بثرواتها العصرية وبسجلّ ماضيها البطولي لنخبها المحلية فقد تمسّكت بدورها بثقافتها التقليدية المازجة بين شخصيات محلية لها نصيبها الوافر من الفلاحة والتجارة كعباس القباج وعمر المتوكّل وأبو زيد دحمان، مع فتح مجال الترشيح لانتخاب أجانب كما هو الشأن بطرفاية حيث انتخب لاجئ موريتاني سابق. وعلى العكس من أكادير التي عرفت نفوذ سياسيا للعامل دون أن يشعر به أحد مطلقا (ص141)، فإنّ عامل ورزازات لم يتمكن بالرغم من صداقته للجنرال المذبوح من التّحكّم في دواليب الاختيارات الانتخابية بالمدينة مثلما بالضواحي كسيروا، بولمان دادس، أكدز وأيت عطّا (ص146). لتبقى منطقة قصر السوق بمثابة وضعية استثنائية اكتنفها الغموض –على حدّ قول الكاتب– نظرا لطبيعة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذا تقسيماتها الإثنية الدالّة على وجود أمازيغ وعرب وحراطين (ص147)، زد على ذلك تبعات وأعطاب تمرّد عدّي أوبيهي المنتمي لهذا الإقليم (ص148).

❖ **الفصل السابع: ال "مغرب النافع"**

ربط الأكاديمي الفرنسي ريمي لوفو Rémy Leveau في مستهلّ فصله السابع عبارة المغرب النافع الزّاخر بالحواضر التقليدية والأقاليم الشاطئية الغنيّة كالرباط، سلا، الدار البيضاء والقنيطرة بالنطاق المتعلق بالنفوذ الفاسيّ الصّرف (ص150)، حيث تبقى الجاذبية الريادية للأسماء والصّفات الحزبية وفي مقدمتها حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والحركة الشعبية ذات روافد سياسية مؤثثة لإواليات الترشيح بما فيهم: عبد الرحيم بوعبيد بالقنيطرة، أبو بكر القادري والحاج أحمد معنينو ومولاي المهدي العلوي بسلا، أحمد بركاش والمهدي بن بركة ومحمد الحبابي وعبد الكريم الفلوس بالرباط، أحمد رضا كديرة بالدار البيضاء، عبد الهادي بوطالب بالمحمدية... (ص156). كذلك استند التأطير السياسيّ العام أيضا بأقاليم الساحل إلى نظام النخب المحلية المرتكز في بعض أحاينه على الدعم الإداري المباشر أو الغير المباشر كما هو الشأن بحاضرة الرباط (ص159) أمّا بالرماني، أزمور، الخميسات، تيفلت، الغرب، الشراردة، بني حسن، مشروع بلقصيري، سيدي قاسم وسيدي سليمان فساهمت التحالفات الحزبية ومختلف تكتلات النخب المحلية وثقل الأعيان وإنزالات الداخلية في صياغة نتائج الانتخابات بنسب إحصائية متفاوتة (ص164)، عدا الدار البيضاء التي كانت الهيمنة الانتخابية فيها لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جرّاء ضعف القوّة التأثيرية للإدارة على النخب المحلية الحالمة في إنجاح الحزب الجبهوي الحكومي (ص167).

شكّل المغرب الأوسط الضامّ لكلّ من فاس، مكناس، تاونات، صفرو، الحاجب، بني ملال، خنيفرة والنواحي كلاّ لا يتحدّد بجلاء تامّ على المستوى السياسي (ص172)، ففاس وضواحيها الاستقلالية المنشأ قد عرفت احتداما انتخابيا بين مجموعة من الأسماء من قبيل: علال الفاسي، أحمد أمكوار، محمد المديوري، أحمد باحنيني، محمد اليازغي، بينما مكناس وما والاها من مناطق مجاورة فقد حدت حدو توأمها السياسي (فاس) وفق مقاطع سياسية أفقية متشابهة. في حين أن بني ملال ومحاورها (أزيلال، واويزغت) تأثرت بعواملها التقليدية المخزنية وبتجليات مسالكها الجبلية الوعرة إلى جانب ثقل إرث تاريخها الأسود المتجسّد في تمرّد القائد الممتاز (المحضون من قبل الفقيه البصري والمهدي بن بركة) الذي حاول تزعّم شرارة الانتفاضة عبر اغتياله لعميد الشرطة ببني ملال خلال مارس1960 (ص178). في سياق جغرافي آخر أكثر تعقيد، عرّج الكاتب ريمي لوفو Rémy Leveau على تبيان خصوصيات الخريطة السياسية للمغرب الشرقي (وجدة، بركان، أحفير، تاوريرت، تازة والضواحي) ذات الطبيعة الحدودية والتي تعرّضت منذ مدّة لتأثير منظمة التحرير الجزائرية (ص183).

القسم الثالث: تحليل كمّيّ لعوامل الانتماء إلى مجموعات النخب المحلية

أشار صاحب الكتاب ريمي لوفو في بداية القسم الثالث لهذه الدراسة إلى منهجيته الشخصية في تجميع وتحليل معطيات بحثه الميداني المستندة إلى نتائج استمارات أنجزت باللغة الفرنسية وجّهت إلى عمّال الأقاليم خلال شهر ماي سنة 1963 (ص188)، ممّا أتاح له أحيانا إمكانية تصفية المعلومات المجمّعة حول المرشحين وفق خلاصات كمية ونوعية كالانتماءات السياسية، الانتساب إلى فئة الأعيان، الحظوة العائلية، الرصيد الفكري والثقافي (ص190).

❖ **الفصل الثامن: السّنّ: عامل يكتنفه الالتباس**

حسب وجهة نظر الشخصية للباحث مثّل عامل السّنّ (العمر) مصدرا مؤكدا لاكتساب الاعتبار الاجتماعي (ص192)، وهو ما حاول إبرازه Rémy Leveau من خلال إدراجه لجداول إحصائية للسّنّ في علاقته بالانتماء السياسي (ص193) والفئات العمرية ونسب الأمية (ص195) ودرجة إتقان اللغات الأجنبية (ص196). وجدير بالذكر أن نصف ساكنة المغرب دون 20 سنة، ممّا يجعل مؤشر الأعمار عنصرا مهمّا دالاّ ولاحما لنقط تلاقي باقي العوامل الأخرى المذكورة آنفا (ص197).

❖ **الفصل التاسع: التّعليم: عامل للتمايز بين مختلف فئات الطبقات والأعيان**

شبّهت الدراسة البحثية "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" عامل التعليم بعامل السّنّ، فالتعليم مقوّم مفاضل للتمييز بين مكونات المجتمع المغربي بطبقاته الاجتماعية ونخبه المحلية وطينات أعيانه، فعوالم البلاد تستند إلى نوعين من الوسائط: فالوسيط الأول مرتبط بالمثقّف القادم (ولو بسرعة) من الجامعات التقليدية، في حين أن النوع الثاني فهو ذلكم المثقّف العصري المتمدرس على أيدي الأجانب (ص199). كذلك اعتبرت الدراسة ثلاثية اللغات المنطوقة (العربية، الفرنسية والأمازيغية) إلى جانب اللغة الاسبانية عنصرا تكميليا أبرز أهمية التأثيرات الأجنبية على المنظومة اللغوية للساكنة، وهو ما أفرزته الجداول الإحصائية للغات الحديث حسب الأحزاب (ص205). كما أن اللغات المكتوبة تتناغم إلى حدّ كبير مع خاصية التعليم الأبجديّ، حيث إنّ مجموعة المترشحين الأبجديين Analphabètes هي مجموعة منخفضة إلى حدّ لا بأس به يراوح 75% (ص206)، زد على ذلك، أكثر من نصف المترشحين لا يكتبون إلا باللّغة العربية والربع فقط (25%) من يزاوج بين العربية والفرنسية معا، زيادة على أن إجادة هاتين اللّغتين تتراجع كلّما تقدّمت أعمار المترشحين (ص207). من جهة أخرى موازية، فالمترشحون الوافدون من الكتاتيب القرآنية يمثّلون نسبة 55% من المجموع نسبة مهمّة منهم من تجّار سوس (ص214)، هذا وتسهم المؤسسات التكوينية والتعليمية على قلّتها (الابتدائية، الثانوية والجامعية) في تكوين النخب المحلية التقليدية (ص220) مسجّلة ضعف تمثيلية حاملي الشهادات العليا ضمن صفوف المترشحين (ص222).

❖ **الفصل العاشر: المشاركة الاجتماعية والسياسية**

في غياب وجود إيديولوجية تعبيئية حديثة ظلّت الوطنية حتى حدود سنة 1963 تمثّل حجر الزاوية فيما يخصّ الانتماء إلى الطبقة السياسية (ص224)، فأكثر من نصف المناضلين الوطنيين ومن قدماء السجناء الذين فاق عددهم 400 مقاوم وسجين قد انضمّوا إلى حزب الاستقلال قبل سنة 1948 (ص225). ومن منطلق مواز آخر، ظلّت عوامل القرابات الشخصية والعائلية وقنوات الولاءات السياسية بمثابة قناطر عبور نحو النفوذ إلى المناصب السياسية والتّزكيات الحزبية (ص228) مثلما شكّلت ركيزة محورية في امتصاص ثروات "المغرب النافع"(ص229). كذلك عامل الدين تربّع على عرش عوامل النفوذ بالنسبة لأفراد الشرفاء ولسلالات شيوخ الطرق الصوفية كالوزانيين والأسر العالمة (ص231). وبخصوص مدى الالتزام الإيديولوجي بالنسبة للعديد من السياسيين والمنتخبين الطامحين في الحصول على التزكيات والألوان الحزبية، فظلّ مجرد اختيار هامشي ومناسباتي اللهمّ استثناء الدوائر الانتخابية العصريّة (ص237).

مثلما هو الواقع بالنسبة للمنتخبين المحليين، فإنّ المترشّحين المنتمين إلى النقابات – رغم محدودية تأثيرها– تمركزوا بدورهم عبر أقاليم "المغرب النافع" حيث 64 من أصل 105 مترشحين ينحدرون من تخوم هذا "المغرب النافع"(ص242). ومن وجهة تحليلية موازية، أشار الباحث الأكاديمي ريمي لوفو Rémy Leveau إلى شكلين متناقضين للمشاركة الجماعية، يتعلّق الأمر أوّلا بالزوايا التي تعكس مداومة ماضوية بعيدة الجذور ثمّ ثانيا بالجمعيات التي تعتبر ثمرة لعصرنة البنيات والهياكل (ص244)، إلاّ أنّ القانون المنظّم للجمعيات ظلّ مقيّدا حتى بعد صدور ميثاق الحريات سنة 1958، حيث الممارسات الجمعوية بمثابة حرية محروسة (ص246).

❖ الفصل الحادي عاشر: تحكّم السلطة والموارد المحلية

إنّ السيطرة على الأراضي وعلى عوامل الانتاج الأخرى ذات الأهمية المتنوعة تبعا لتنوّع خيرات الجهات (مواشي وأشجار مثمرة) هي أيضا بمثابة عامل كبير في نطاق السلطة المحلية من خلال ممارسة بعض الوظائف المخزنية (ص248)، فنفوذ النخب المحلية هو نفوذ يتأتّى من المهام الادارية التي تضمن لها قسطا من السلطة على الناس وعلى ملكية الأراضي والمواشي، الشيء الذي من شأنه أن يوفر لهذه النخب السيطرة على موارد الجماعات (ص249). إلى جانب أعوان المخزن الذين كانوا قبل الاستقلال تحت مراقبة الادارة الفرنسية والاسبانية، وبعد التحرّر من الاستعمار أصبحوا حرّاسا ضامنين للمجال المرتبط بنشر الثقافة التقليدية، فإن هناك فئة أخرى من مأموري المخزن ليست بغريبة بشكل كلّيّ عن فئة الموظفين التقليديين (سعاة البريد، الممرضون، أعوان الأشغال العمومية، المدرّسون) تمارس نفوذها على الصعيد المحلي كما أنها باتت تسيطر على مقاليد السلطة (ص252). لقد أحدث الاستقلال في سنوات معدودات تحوّلا عميقا على مستوى الطاقم الاداري عبر انتقال السيادة المغربية على قطاعات الجيش والشرطة والإدارة المحلية بعدما تمّت مغربتها (ص255). وعموم

القول، فإن السّمة المشتركة بين فصائل مأموري المخزن هي سمة تحيل بالأحرى على نوع من السلطة والنفوذ على حساب النّاس (ص260). وجذير ذكره أن ثروة المترشحين تعتبر بدورها عاملا مساعدا من جملة عوامل النفوذ الذي يصعب تقويمه (ص261)، فالثروة العقّارية وازع هامّ في تحقيق الاعتبار الاجتماعي النافذ (ص263)، إضافة إلى أن التّجّار (القوة التجارية) يجسّدون نموذجا حيّا للنخب المحلية النافذة وبخاصة جنوب المغرب (ص266).

❖ خاتمة: النّخب المحلية والنخب الوطنية والنّظام السياسيّ

لقد طرح الاستقلال على الطبقة السياسية المغربية مشكلة تحمّل جسامة عصرنة البلاد التي كانت الحماية تضطلع بها، ممّا حدا بالقصر إلى وجوب التحالف مع نخب وأعيان العالم القروي كورقة مؤمّنة للضمانة السياسية للملك (ص270)، فالنظام الملكي قد راهن في بدايات عهده بالاستقلال أيضا إلى جنب هذه النخب على الجيش ورجال الأعمال العصريين وعديد من رجالات السّلطة (ص272)، غير أن النخب المحلية استأثرت بحلول سنة 1960 بمراكز الثقل والقوّة أكثر من غيرها (ص273)، ممّا جعلها تبني إلى جانب البورجوازية الحضرية نواة للنخبة السياسية الوطنية (ص274). لكنّ هذه التوليفات المجتمعية بحسب وجهة نظر ريمي لوفو Rémy Leveau حكمت على النظام بالسقوط في بحر الجمودية، مستدلاّ بطرح زميله الباحث جون واتربوري في مؤلّفه حول النخب السياسية المغربية الذي ربط الجمودية السياسية بالبلاد منذ الاستقلال بطبيعة النظام الملكي (ص275).

يسدل ريمي لوفو ستاره البحثي في نهاية خاتمته هاته بالاشارة إلى العناوين الكبرى لعوامل الانتاج بما فيها: النظام الملكي، النخب المحلية، الأعيان، التحالفات العائلية، الثقافة التقليدية، الثروة، النفوذ والنخب البورجوازية (ص276)، معزّزا طرحه الفكري بتقديم حالة تشخيصية لفرضية لو وصل إلى سدّة الحكم المغربي على سبيل التّخيّل في إطار نظام عسكري سلالة من أحفاد القواد أو الشيوخ (الأمغار) ماذا عساه يحدث؟ مسترشدا بشذرات التمردات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها البلاد غداة الاستقلال بعدما نجحت النخب المحلية في اعتلاء صهوة الريادة السياسية والزعامة المحلية (ص277). ليقفل خاتمته بسؤال عريض مفتوح: هل تستطيع النخب المحلية المغربية أن تتقبّل هذا النوع من التطوّر في المستقبل؟ (ص280).

❖ ملحق

إنّ العود من جديد لدراسة بلد ما بعد مرور عشرين سنة هو عمل من شأنه أن يخضع (بكسر الضاد) للإمتحان تلك الفرضيات التي ارتكز عليه نظام الشروحات المتبناة منذ البداية، فالتحليلات السابقة كانت صحيحة في مجموعها، كما الاستمرارية بادية فيما بين مغرب 1960 ومغرب 1984،

فالطبقة السياسية هي هي لأكثر من ثلاثين سنة، رغم حدوث الانقلابات الفاشلة (ص281) وتبعات النزاع مع الجارة الجزائر حول قضية الصحراء، بل أكثر من ذلك فالملك الحسن الثاني عرف كيف يتحكّم في الخيوط الخفيّة للحكم (ص282)، مواصلا ترسيخ أنماط الجمودية (ص283)، بل أصبح الملك ومعه أفراد الأسرة الحاكمة من أكابر الملاّكين العقّاريين بالمغرب (ص286)، بينما يبقى العالم القروي كسابق عهده آخذ في الاستقرار ومحافظ على التوازن المرن بقدر لا بأس به بين الشّبكة الادارية والمنتخبين ومختلف مجموعات الإنتاج الأخرى (ص287)، داحضة لانزلاقات وزلاّت انقلابات 1971 و1972، حتى الجيش وإن أخطأت بعض من قياداته فهو بدوره ظلّ تحت إمرة القصر (من صلاحيات الحسن الثاني على وجه الخصوص).

لقد رفض الملك دوما أن يرهن نفسه بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما، كما ظلّ يسهر على تأمين نوع من التّعددية من بين أولئك الذين يعبّرون عن وفائهم غير المنقوص لفكرة الملك ولشخصه بالذات (ص291)، وهو ما دفع به خلال فترة الثمانينيات إلى الانفتاح على نخب جديدة عبر آليات علائقية حديثة تجسّدت في تشجيع استراتيجيات التزواج والمصاهرة –بين ومع– كبار الأغنياء والنخب والأعيان والمسؤولين (ص295) كنفس جديد لقالب جمودية النظام الراعي للاستقرار من ناحية وكأرضية خصبة لتوسيع حقول الاستثمار الملكي للحسن الثاني بالبلاد "الملك هو المقاول الأول"(ص295) من خلال تأسيس كبريات الشركات (ONA نموذجا). كما لم يسقط من المفكّرة الملكية مراقبة النّظام للمجال الدينيّ عن كثب (ص299)، مغلقا بذلك كلّ منافذ "الفتنة الدينية المرتقبة" التي قد تأتي من الخصم الديني للملك (الشيخ ياسين نموذجا) فالإسلام شأنه شأن الوطنية، فالملك (كحاكم ملكي ومخزن جديد) جمعت له كلّ السلط: السلطة الملكية، السلطة التنظيمية، السلطة العسكرية والسلطة الدينية (ص302)، وهو في نفس الوقت موسوم بالمقاول الأول والمالك العقّاري الأوّل وصاحب الصندوق الأسود (صندوق الطوارئ) الذي يتّسع قاعه لكلّ الملفات والقضايا على تعداد مواضيعها وعلى اختلاف أصحابها (ص303)، كما أن الملك هو ذلك الناظم المجيد والرابط المفيد بين الأسماء والصّفات (مولاي حفيظ العلوي، أحمد رضا كديرة، كريم العمراني، إدريس البصري...) (ص305). فالحسن الثاني لم تكن لديه أية رغبة في التغيير من ممارساته السياسية (اللّعبة المخزنية) وبالتالي فلا مجال لفرضية التطوّر الممكن (ص310)، رغما عن الظرفية الصعبة التي عاشت عليها البلاد: الإفلاس الاقتصادي، تراجع مداخيل الفوسفاط، انخفاض الأجور، تدنّي مستوى الحياة لدى الطبقة الوسطى، إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (ص313)، تداعيات الانقلابات العسكرية، حرب الصحراء، نوبات الجفاف، التضخّم السّكّاني في المراكز الحضرية الكبرى... كلّها إرهاصات معقّدة، متداخلة، متشابكة وعميقة جعلت ريمي لوفو Rémy Leveau يتساءل في نهاية ملحق مؤلفه "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" قائلا: كيف سيعمل الحسن الثاني

على حلّ هذه المشاكل؟ ثمّ كيف يمكن أن يحافظ المغرب على بقائه بدون أن يخسر روحه في الطريق بعد كلّ هذه المعاناة؟ (ص317).

الدُّروس المُستفادة:

من بيْن الدُّروس المُستفادة من هذه القراءة التَّحليلية، هي أنَّ المغرب كان يعيش منذ حصوله على الاستقلال سنة 1956 وحتَّى أواخر العقد ما قبل الأخير من الألفية الثَّانية (أزيد من 30 سنة)؛ على إيقاع مجموعة من التَّوتُّرات السِّياسية، الاختلالات الاجتماعية والإرهاصات التَّنظيمية الصَّعبة والحرِجة في نفس الوقت. الَّتي غالباً ما كانت المؤسَّسة الملكية لا سيما خلال فترة حُكم الملِك الرَّاحل (الحسن الثَّاني) تُحاول التَّحكُّم في خُيوطها بشتَّى الطُّرق المُتاحة آنذاك؛ من تطوِيع، استمالة، ترهيب وتهديد للفواعل المُجتمعية. وهو ما أدَّى إلى خلق نوعٍ من الجُمُودية السِّياسية من ناحية وتثاقُل لِمسار الدَّمَقْرَطة المحلِّية والعملية التَّنموية بِرُمَّتها من ناحية أخرى؛ امتدَّت تبِعاتها حتَّى بداية القرن الحالي.